

المحاسبة المتوسطة

أ.د. وليد ناجى الحياى

رئيس الاكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك

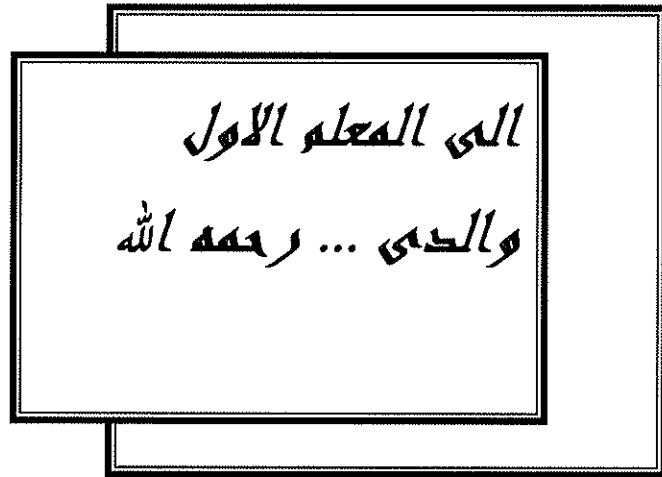
من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك - 2007 -



The Arab Open Academy of Denmark

Brønshøjholms alle 45, 1. - 2700 Brønshøj - Denmark
0045 46369591 , 0045 32109591 , www.ao-academy.org

الأهداء



من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك

- 2007 -

المحتويات

الصفحة	الموضوع
١٥	المقدمة:
<h2>الفصل الأول</h2> <h3>مدخل نظري</h3>	
١٧	تعريف الحاسبة
١٨	تطور الحاسبة
٢٠	وظائف الحاسبة
٢٢	أهداف الحاسبة
٢٤	دور المنظمات العالمية في تطور الحاسبة
٢٦	أسئلة الفصل الأول
<h2>الفصل الثاني</h2> <h3>الفروض والمبادئ الحاسوبية</h3>	
٢٧	المقدمة
٢٧	الفروض والمبادئ الحاسوبية

٢٩	المبادئ المحاسبية
٣٢	المحاسبة على الأساس النقدي وعلى أساس الاستحقاق
٣٧	أسئلة الفصل الثاني

الفصل الثالث قائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة

٤١	قائمة الدخل
٤٢	مفهوم الدخل
٤٤	أهمية قائمة الدخل
٤٦	قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة
٤٨	قائمة الدخل ذات المراحل
٥٢	المفاهيم الخاصة بالدخل
٥٤	قائمة الأرباح المحتجزة
٥٧	أسئلة وتمارين الفصل الثالث

الفصل الرابع الميزانية وقائمة التغيير في المركز المالي

٦١	الميزانية
٦٢	عنوان الميزانية
٦٣	تبويب الميزانية
٦٦	حدود الميزانية
٦٦	شكل الميزانية
٦٩	المعلومات الاضافية الملحقه بالميزانية
٧٢	قائمة التغيير في المركز المالي
٧٨	أسئلة وتمارين الفصل الرابع

الفصل الخامس

الاستثمارات المحاسبية للقيمة الزمنية للنقود

٨٣ المقدمة
٨٤ أنواع الفائدة
٨٧ طرق تحديد الفائدة
٩٠ أنواع الدفعات
١٠٢ التطبيقات المحاسبية للقيمة الزمنية للنقود
١٠٢ التطبيقات المحاسبية للاستثمارات بدفع مبلغ واحد
١٠٤ تقييم أوراق القبض وأوراق الدفع طويلة الأجل
١٠٧ تحديد أسعار السندات
١٠٧ خصم الأوراق التجارية بفوائد مركبة
١٠٨ استهلاك الأصول بطريقة الفوائد وتكوين مخصص استبدال
١١١ أسئلة وتمارين على الفصل الخامس

الفصل السادس

النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل

١١٥ النقدية
١١٨ صندوق المصروفات الثرية
١٢٢ حسابات البنك
١٢٢ تسوية حسابات البنك
١٢٥ مذكرة تسوية حساب البنك
١٣٠ المحاسبة عن الاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية
١٣٦ تقييم الاستثمارات قصيرة الأجل
١٣٧ الإفصاح عن الأوراق المالية في القوائم المالية
١٣٩ حسابات التوفير والودائع لأجل
١٤٠ أسئلة وتمارين الفصل السادس

الفصل السابع المدينون وأوراق القبض

١٤٥	حساب المدينون
١٤٧	تحديد القيمة الاسمية لحسابات المدينين
١٥٧	الديون المعدومة
١٦١	الديون المشكوك في تحصيلها
١٧٠	طرق تقدير الديون المشكوك في تحصيلها
١٧٦	أوراق القبض
١٧٦	معالجة العمليات الخاصة بأوراق القبض
١٨٣	اسئلة وتمارين الفصل السابع

الفصل الثامن المخزون السلعي

١٨٩	أهمية المخزون السلعي وأثره على قياس الربح
١٩٠	الافصاح عن المخزون السلعي
١٩٢	نظام الجرد الدوري
١٩٣	نظام الجرد المستمر
٢٠١	الخطوات الاجرائية لتقييم المخزون السلعي
٢٠١	عناصر المخزون السلعي
٢٠٣	الجرد الفعلي للمخزون السلعي
٢٠٤	عناصر تكلفة المخزون السلعي
٢٠٥	تسعير المخزون السلعي
٢٠٦	تدفق المخزون السلعي
٢٠٧	تقييم المخزون السلعي بواسطة طريقة التمييز المحدد
٢٠٧	طريقة متوسط التكلفة
٢١٠	طريقة الوارد أولاً صادراً أولاً

٢١٦	طريقة الوارد أخيراً - صادراً أولاً
٢١٤	تكلفة الوحدة الواحدة من المخزون السلعي
	قواعد قياس المخزون السلعي على أساس التكلفة أو السوق
٢١٧	أيهما أقل
	معالجة انخفاض قيمة المخزون السلعي على أساس
٢٢٠	التكلفة أو السوق أيهما أقل
٢٢٧	عيوب قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل
٢٢٩	قياس المخزون على أساس التقدير
٢٣٣	أسئلة وتمارين الفصل الثامن

الفصل التاسع

الأصول طويلة الأجل الشائعة الملموسة

٢٣٧	مفهوم الاصول طويلة الأجل الملموسة
٢٣٨	الأصول المادية الملموسة
٢٣٩	الاصول غير الملموسة
٢٤٠	عناصر تكاليف الاصول طويلة الأجل الملموسة
٢٤١	تكلفة الأراضي
٢٤٣	تكلفة المباني
٢٤٦	تكلفة الآلات والتركيبات
٢٤٦	تكلفة التحسينات
٢٤٦	قياس تكلفة تملك الاصول طويلة الأجل
٢٥٥	الاستبدال بأصول غير نقدية
١٦١	الهبات والتبرعات
٢٦٢	الغاء الاصل طويل الأجل أو التنازل عنه بدون مقابل
٢٦٣	التكاليف الاضافية بعد الاقتناء
٢٦٤	المعالجات المحاسبية لتكاليف تملك الاصول طويلة الأجل
٢٦٦	الطرق المحاسبية لاستهلاك الاصول طويلة الأجل

٢٦٧	تقدير الحياة الانتاجية للأصل
٢٦٨	تقدير القيمة الاستهلاكية للأصل
٢٦٩	طريقة القسط الثابت
٢٧٢	مصروف الاستهلاك لأجزاء من الفترة المحاسبية
٢٧٣	طريقة القسط المتناقص
٢٧٥	طريقة مجموع أرقام سنوات استخدام الأصل
٢٧٦	طريقة ضعف نسبة القسط الثابت من رصيد الأصل
٢٧٨	طريقة عدد ساعات التشغيل
٢٧٩	طريقة اعادة التقدير
٢٧٩	طرق اثبات الاستهلاك بالدفاتر المحاسبية
٢٨٣	اسئلة وتمارين الفصل التاسع

الفصل العاشر الأصول غير الملموسة

٢٨٩	المقدمة
٢٩٠	تحديد تكلفة الاصول غير الملموسة
٢٩٢	الاستنفاد
٢٩٣	الشهرة
٢٩٧	استنفاد الشهرة
٢٩٧	براءات الاختراع
٣٠١	العلامات التجارية
٣٠٤	حقوق النشر
٣٠٥	مصروفات التأسيس
٣٠٥	الافصاح عن الاصول غير الملموسة بالقوائم المالية
٣٠٦	اسئلة وتمارين الفصل العاشر

الفصل الحادي عشر الاستثمارات طويلة الأجل في الأسهم والسندات

٣٠٩ المقدمة
٣١٠ الاستثمارات طويلة الأجل بالأسهم
٣١٩ الطرق المحاسبية عن الاستثمارات في الأسهم
٣٢٠ طريقة التكلفة
٣٢١ طريقة الملكية
٣٢٤ طريقة التكلفة أو السوق أيهما اقل
٣٢٨ طريقة القوائم المالية الموحدة
٣٤٠ الاستثمارات طويلة الأجل بالسندات
٣٤٠ العمليات المحاسبية المتعلقة بشراء السندات
٣٥٠ أسئلة وتمارين الفصل الحادي عشر

الفصل الثاني عشر الالتزامات قصيرة الأجل

٣٥٣ المقدمة
٣٥٤ أنواع الالتزامات قصيرة الأجل
٣٥٥ الالتزامات قصيرة الأجل المحددة تحديداً قاطعاً
 الالتزامات قصيرة الأجل المتوقفة على نتيجة أعمال الوحدة
٣٧١ الاقتصادية
٣٧١ الالتزامات قصيرة الأجل المقدرة
٣٧٢ أسئلة وتمارين الفصل الثاني عشر

الفصل الثالث عشر الالتزامات طويلة الأجل

٣٧٥ المقدمة
٣٧٦ التحقق من الالتزامات طويلة الأجل
٣٧٦ أنواع الالتزامات طويلة الأجل

٣٧٧	أوراق دفع طويلة الأجل
٣٨٧	قروض برهن
٣٨٨	إلتزامات الايجارات طويلة الأجل
٣٨٩	السندات
٣٩٠	أنواع السندات
٣٩٠	المعالجة المحاسبية لاصدار السندات
٤٠٠	علاوة وخصم اصدار السندات
٤٠٩	فائدة السندات
٤١١	رد السندات
٤١٤	أسئلة وتمارين الفصل الثالث عشر

الفصل الرابع عشر حقوق الملكية

٤١٩	المقدمة
٤٢٠	حقوق الملكية في المنشآت الفردية
٤٢٦	حقوق الملكية في شركات التضامن
٤٣٤	حقوق الملكية في الشركات المساهمة
٤٤٢	أسئلة وتمارين الفصل الرابع عشر

الفصل الخامس عشر المحاسبة في ظل تغير مستوى الأسعار

٤٤٥	المقدمة
٤٤٥	انعكاسات التضخم على الفكر المحاسبي
٤٤٦	أثر التضخم على القوائم المالية
٤٤٧	الرقم القياسي للأسعار
٤٥٠	معالجة آثار التضخم على القوائم المالية
٤٥٩	أسئلة وتمارين الفصل الخامس عشر
٤٦٣	جداول القيمة الحالية
٤٧١	قائمة المراجع الاضافية

المقدمة

مرت المحاسبة في تاريخ تطورها الطويل ببعض المراحل تركت في مجملها ذخيرة هائلة من التجارب أصبح الكثير منها أراثاً علمياً مشتركاً للمحاسبين والباحثين والمهتمين في حقل المعرفة المحاسبي، لا يستطيع احداً منهم إدعاء السبق العلمي بها. والملاحظ ان ابرز ما يميز التجارب السابقة هو أنها جاءت في الجانب الفني للمحاسبة، هذا الجانب الذي يعتبر في معظمه مستمراً معنا حتى وقتنا هذا. ولعل ما يفسر الاهتمام بالجانب الفني للمحاسبة هو السلوك البحثي لحقبة طويلة من الزمن بالاعتماد على المنهج العملي Practical Approach. وكان لهذا السلوك مبرراته باعتبار ان متطلبات التطبيق العملي للمهنة تستلزم الحلول السريعة والواقعية لكثير من المشاكل المحاسبية الملحة التي لا تتحمل التأجيل.

ويكاد ان يكون هذا المنهج هو السائد حتى بداية الستينات من هذا القرن أين تجمعت قواعد واجراءات وطرق وسياسات محاسبية هائلة أحتاج الكثير منها الى مراجعة علمية شاملة لاختيار الأصلح منها المنسجم مع معطيات البيئة المحاسبية الجديدة، مما دفع بالمفكرين والمحاسبين المبدعين الى طريق البحث المتواصل حتى أضحت المكتبة المحاسبية تزدهر بشكل متواصل بكتابات ومؤلفات تحمل في طياتها خبره الماضي لمستقبل أفضل .

ويأتي هذا العمل الذي بين يدي القارئ العربي الكريم المهتم بهذا الجانب، امتداداً للجهد المتواصل الذي بذله غيرنا. وقد حرصت فيه أن يكون شاملاً قدر الامكان لتغطية النقص الذي تشهده المكتبة العربية المتخصصة.

يشتمل هذا الكتاب على دراسة تفصيلية لبعض الموضوعات المتخصصة التي تكون حلقة الوصل بين المساقات المحاسبية التأسيسية للطالب والمتقدمة منها، بالإضافة الى تضمينية لموضوعات اهتمت بالمشاكل المحاسبية المعاصرة مثل التغيير في الأسعار واثرها على القوائم المالية، ومحاسبة الاصول المتداولة والأصول الثابتة في نظرة جمعت بين تطبيقات المبادئ المحاسبية التقليدية ومتطلبات التطوير. وقد تم تزويد هذا الكتاب بمجموعة من الأسئلة والتمارين والحالات والمشاكل في نهاية كل فصل من الفصول الخمسة عشر المكونة له. لكي تعطي صورة شاملة للواقع العملي، ولتساهم في تنمية قدرات الدارس.

والله نسأله التوفيق والقبول

المؤلف

عمان - ١٩٩٦

الفصل الأول

مدخل نظري

تعريف المحاسبة:

عرفت المحاسبة تعريفات متعددة ومتنوعة يمكن أن نحدد منها على سبيل المثال ما يلي: (١).

١- هي عملية تحديد وقياس ونقل المعلومات والبيانات الاقتصادية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

٢- هي تسجيل وتصنيف وتلخيص العمليات التجارية ذات الصلة المالية واستخلاص النتائج منها وتفسير وتحليل هذه النتائج.

٣- تشمل المحاسبة وظائف تتعلق بتسجيل وتصنيف وتلخيص وتحليل وتفسير وإنتاج معلومات مالية تعطي عمليات وأحداثاً ذات صبغة مالية، تطلبها إداره المشروع بشكل تقارير متنوعة تستعملها في اتخاذ القرارات.

٤- تهدف المحاسبة على توفير المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والتي إذا تم توفيرها على هذا النحو سوف تحقق مزيداً من الرفاهية الاجتماعية.

ويمكن لنا أن نعرف المحاسبة بانها نظام متكامل في معالجة المعلومات الذي يهتم بتحديد وقياس الأحداث الاقتصادية، التي يكون لها تأثير على المنشأة، وتقديم تلك الأحداث الى متخذي القرارات، بعد تفسيرها وتحليل نتائجها.

مفهوم المحاسبة :

تعتبر المحاسبة احدى وظائف الادارة الاقتصادية. لأن قيادة الأنشطة الاقتصادية تتطلب

(١) د. خالد أمين عبدالله، د. سليمان حسني عطية وآخرون: أصول المحاسبة ، مركز الكتب الأدنى، الأردن، ١٩٩٠م ص ١٣.

مراقبة وقياس وتسجيل جميع العمليات الاقتصادية، التي تحدث في مجال الانتاج والتسويق وغيرها. حيث أنه لا يمكن تنظيم الانتاج و ادارة الاقتصاد دون الحصول على البيانات والمعلومات الضرورية المطلوبة.

تقوم المحاسبة بالتعبير القيمي والتشخيص النوعي لكل الظواهر التي تجري وتحدث لجميع العمليات. ويستفاد منها للإشراف والرقابة الادارية وتلبية احتياجات أصحاب المشاريع، والمدراء، وقادة الصناعة والتجارة للمعلومات والبيانات الدقيقة والمفصلة والموضوعية حول ما يجري في المجال الذي يتخصصون ويهتمون به.

فالمحاسبة وجدت ولا تزال توجد في جميع التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية وتزداد أهميتها بمقدار زيادة الطابع الاجتماعي لهذا الاسلوب الانتاجي أو ذلك، بعبارة أخرى كلما ازداد مقدار مشاركة الجماهير في النشاط الاقتصادي كلما ازدادت أهمية المحاسبة.

تطور المحاسبة:

مع أن المحاسبة في صورتها الحالية (القائمة على نظرية القيد المزدوج) بدأت تتبلور في نهاية القرن الخامس عشر في ايطاليا، الا أن بذورها التي تكمن في الحساب الاقتصادي، بصفة عامة، تمتد الى آلاف السنين (حوالي ٦٠٠٠ سنة). فمنذ أن مارس الانسان أول اشكال النشاط الاقتصادي أدرك ان عملية معرفة كم يوجد من كل نوع من الأشياء التي يملكها في وحدته الاقتصادية، كم هي التزاماته تجاه الوحدات الأخرى، وكم هي التزاماتها نحوه، وبأي درجة من الفعالية تدار وحدته، ان أن معرفة هذه وغيرها من الأمور الخاصة بتدبير الاقتصاد هي التي أعطت دفعة هائلة لتطوير الكتابة والرياضيات.

وتجدر الإشارة هنا الى أن البذور الأولى للحساب والمحاسبة ظهرت في الوطن العربي، ففي مصر والعراق اكتشفت أولى المنظومات الحسابية مخطوطة على حواملها المادية (الببيروس في مصر، الجداول الطينية في العراق)، وكانت وحدات القياس الافتراضية (الطوب الافتراضي، رجل / يوم) في بابل أول محاولة للخروج من المفهوم الطبيعي للحساب والانتقال الى تجميع وتعميم المعطيات الحسابية واكتشاف «الحسابات» التجارية التي أدت، بدورها، الى ظهور ما يدعى بالمحاسبة البسيطة (قبل قرون كثيرة من استخدام القيد المزدوج وظهور المحاسبة الحديثة) التي تعرف على أنها نظام المشاهدات الشاملة والمنظمة لسير النشاط الاقتصادي، أما الحسابات التي لعبت دوراً مركزياً فيها فهي الوسيلة للمشاهدات الهادفة لأنواع معينة من هذا النشاط. وأتاحت

للمحاسبة البسيطة بناء نظام موحد للحسابات وإمكانية مراقبة كل الحسابات والاصول المادية والنقدية للوحدة الاقتصادية^(١).

أما المحاسبة الحديثة، فمع التطور الكبير الذي حصل في تقنياتها وفي دقة وشمولية بياناتها (وخاصة بعد استخدام الحاسب الآلي على نطاق واسع في الأعمال المحاسبية)^(٢)، فهي تتميز (عن المحاسبة البسيطة)، من حيث المبدأ، بأنها تعبر عن النشاط الاقتصادي الحديث بما هو عليه من تنوع وتعقيد كموضوعين أو جانبيين مختلفين ومتراپطين لعملية واحدة، هما: الأصول الاقتصادية ومصادرها مع ما يحدث فيهما من تغيرات نتيجة للنشاط الاقتصادي نفسه. ويتم التعميم في مقياس نقدي موحد عن طريق تثبيت وقياس كل التغيرات في توزيع واستخدام موارد الوحدة الاقتصادية. وكل النتائج المتحققة. وفي هذا الحساب الشامل المنظم تتوحد وتتساوي كل مجالات وأنواع النشاط مهما تباينت من حيث طبيعتها. فالمباني، الآلات، الموارد، المنتجات الجاهزة، المرتبات، النقود السائلة، القروض المصرفية، الأرباح، الخسائر... الخ، يتم التعبير عنها في المحاسبة ككتلة نقدية واحدة، في مجمع حسابي واحد، يميز فيه بشكل محدد بين مجموعتين متعادلتين، الأصول الاقتصادية ومصادرها أو الأصول والخصوم، مما يسمح بالمتابعة الدقيقة والمستمرة لحركة الموارد الاقتصادية والربط بين النتائج والوسائل المستخدمة في تحقيقها.

لقد شهدت المحاسبة تطوراً كبيراً عبر تاريخها الطويل الذي هو انعكاس مباشر للتطور الاقتصادي والاجتماعي العالمي، بصفة عامة، مما اكسبها العديد من المزايا التي يمكن أن نشير الى أبرزها فيما يلي:

(١) الطابع الميداني المباشر: تسجيل وتثبيت البيانات عن وقائع النشاط الاقتصادي أولاً بأول حال أو بعد حصول الواقعة مباشرة، لتكون المرآة الملائمة لهذا النشاط في حركته المستمرة (إذا تمنعنا في هذه الميزه أدركنا أهميتها الواضحة في الحصول على بيانات دقيقة وموضوعية، فكلما تأخر التسجيل عن لحظة حدوث الواقعة، زادت احتمالات الخطر في المعلومة المسجلة). ومما يؤكد طابع المحاسبة هذا هو أن الوحدات الاقتصادية القاعدية التي يتحقق فيها النشاط الاقتصادي الفعلي تعد الميدان الأكثر انتشاراً لاستعمالها. وما استخدام أدوات المحاسبة على المستويات الأعلى في الاقتصادي الوطني (القطاع الاقتصادي، الاقتصاد الكلي) الا عملية تجميع وتعميم لمعطياتها الوجودية، القاعدية، من حيث الجوهر.

(١) انظر: ف. ف. بالي، ي. ف. سوكوف. نظرية المحاسبة، دار الاحصاء والمالية، موسكو، ١٩٨٨، ص ٢٥٢ - ٢٥٣ (باللغة الروسية).

(٢) لمزيد من التفصيل عن التقدم في الأعمال المحاسبية انظر. مجموعة من المؤلفين الألمان التحولات العقلانية في المحاسبة والاحصاء. دار الاقتصاد، برلين، ١٩٨٦، الترجمة الروسية.

٢) الشمولية: بمعنى شمول البيانات لكل الوقائع والعمليات موضوع المحاسبة، فهي لا تهمل أي شيء ذي قيمة اقتصادية دون متابعة وتسجيل (مثلاً لا يوجد شيء اسمه العينات في المعطيات المحاسبية، كما هو الحال في الاحصاء) وإذا ما حصل مثل هذا الإهمال فيكون نتيجة لسهو أو لسوء نية. وتتوفر لدى المحاسبة طرق عديدة لتلافي أو الحد من مثل هذه الأخطاء أو التجاوزات (الجرد الدوري، التدقيق وما إلى ذلك). ويأتي المقياس النقدي الموحد للمعطيات المحاسبية ليمنحها أقصى درجات الشمول في تثبيت وعكس النشاط الاقتصادي.

٣) الموثوقية: تتميز بيانات المحاسبة بدرجة عالية من الموثوقية لما تتمتع به الوثائق المحاسبية من قوة قانونية، فهي تستند إلى تشريعات وقوانين وتعليمات محددة وصارمة، ولما يتمتع به المحاسب نفسه من مسؤولية وحصانة قانونيتين، تلزمه الأولى بمراعاة القوانين وتحمية الثانية مما قد يتعرض له من اكراه لتجاوز صلاحياته القانونية.

٤) الامكانيات التحليلية: لا يقتصر دور المحاسبة على تسجيل الوقائع فحسب، بل يتعداها إلى تهيئة وتكييف البيانات بما يخدم عملية اتخاذ القرارات ومراقبة تنفيذها على المستويات الإدارية المختلفة، ويبرز هنا الدور التحليلي الذي تتزايد أهميته باستمرار في المحاسبة، الأمر الذي يجعل منها قاعدة اعلامية - تحليلية للإدارة والتخطيط الاقتصادي.

وبالرغم من أن استعمال المحاسبة يتركز، كما ذكرنا أعلاه، في الحلقات الاقتصادية القاعدية المستقلة، إلا أن امكانية تجميع وتعميم المعطيات المحاسبية (على أساس المقياس النقدي الموحد) تتيح توسيع مجالات استخدام المحاسبة عمودياً لتشمل القطاع الاقتصادي والاقتصاد الوطني ككل (ومن ناحية أخرى، فإن أي قطاع اقتصادي، وبالتالي، الاقتصاد الوطني ما هو إلا تجميع للوحدات الاقتصادية المكونة له).

وظائف المحاسبة:

يتضح لنا من المناقشة السابقة أن للمحاسبة وظائف عديدة إلا أن الوظائف الاساسيتين لها هما: وظيفة القياس، ووظيفة الاتصال، وأفضل توصيف لوظيفة القياس هو ما قدمه موريس مونتز، والذي ينص على أن المحاسبة «المالية» تهدف إلى^(١):

(أ) قياس الموارد التي تقع في حيازة وحدات اقتصادية معينة.

Mourice Moontiz : The Basic Postulates of Accounting.

(١)

Accounting research study No. 1 (New York. The American Institute of certified Public Accountants, 1961), P. 23.

- (ب) أن تعكس الحقوق أو الالتزامات التي تقع على عاتق الوحدات ومصالح الملاك فيها .
(ج) قياس التغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والحقوق والمصالح .
(د) تخصيص هذه التغيرات على فترات زمنية محددة .
(هـ) وأخيراً التعبير عن العمليات السابقة في صورة نقدية .

ولتحقيق وظيفة القياس المحاسبية لتكون أداة للمراقبة والاشراف من خلال تجميع وتبويب وتسجيل البيانات عن الاصول الاقتصادية، ومصادرها، والتغيرات التي تصيبها خلال الفترة المحاسبية، تلجأ الوحدة المحاسبية الى استخدام ثلاثة أنواع من المقاييس هي :^(١)

- (١) المقياس الطبيعي .
- (٢) مقياس العمل .
- (٣) المقياس النقدي .

المقياس الطبيعي: يستخدم هذا المقياس يعتبر هذا المقياس أداة للحصول على البيانات المتعلقة بالمادة المراد قياسها وبالشكل الطبيعي (وزنها، طولها، حجمها، مساحتها). إلا أن هذا المقياس لا يتلاءم مع سيادة علاقات التبادل السلعي - النقدي في الحياة الاقتصادية، واستخدامه منفرداً لا يوفر متطلبات المحاسبة، وعليه يستخدم مع هذا النوع من المقاييس المقاييس التالين .

مقياس العمل: يستخدم هذا المقياس لتحديد كمية ووقت العمل المبذول في انتاج منتج معين خلال فترة زمنية معينة .

إلا أن الاستفادة من المقاييس السابقين يبقى محدوداً دون تحديد القيمة النقدية للعملية أو الشيء المراد قياسه محاسبياً، لذلك استخدام المقياس النقدي .

المقياس النقدي: تعتبر النقود وحدة قياس نمطية ملائمة مع سيادة علاقات التبادل السائدة في الوقت الحاضر، حيث يتم بواسطتها تحديد ملكية الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي، وبالإضافة الى قياس انتاجية العمل وتكاليف انتاج المنتج وربحيتها وتحديد أسعارها خلال فترة معينة .

وتبدأ مهمة الوظيفة الثانية (وظيفة الاتصال) بعد أن تنتهي مهمة الوظيفة الأولى (القياس)، وذلك لتوصيل البيانات والمعلومات الى الفئات التي يهملها أمر هذه البيانات والمعلومات. ويمكن أن نقسم الجهات التي يهملها أمر البيانات والمعلومات التي توفرها المحاسبة الى مجموعتين هما:

- ١- الجهات الداخلية .
- ٢- الجهات الخارجية .

(١) البروفيسور ي. ك. سلبنيف: اسس المحاسبة في المنظمات التعاونية، اصدار معهد التعاون بموسكو، موسكو، ١٩٨٦، ص ٤-٥ تعريب الدكتور وليد ناجي الحيايلى .

الجهات الداخلية:

ويقصد بالجهات الداخلية جميع الأطراف الذين هم أصحاب مصلحة مباشرة مع الوحدة الاقتصادية (الملاك، المدراء، مجالس الإدارة... الخ) وتستطيع هذه الفئات الحصول على البيانات والمعلومات المحاسبية من مصادرها المختلفة داخل الوحدة المحاسبية.

الجهات الخارجية:

وهم جميع الفئات الذين ليس لهم مصلحة عمل مباشرة مع الوحدة الاقتصادية، أي الأطراف الذين تنشأ لهم صلة عمل مؤقتة بالوحدة الاقتصادية مثل (المستثمرون، نقابة العمال، مصلحة الضرائب... الخ) وهؤلاء يستقون معلوماتهم من التقارير المالية وملحقاتها.

الوحدة المحاسبية:

المقصود بالوحدة المحاسبية، كل مشروع اقتصادي يزاول نشاط معيناً، قد يكون تجارياً أو صناعياً أو خدمياً أو مهنيّاً، والذي يقوم بإنتاج سلعة أو خدمة قادرة على إشباع حاجة معينة من حاجات الانسان المتعددة، بغض النظر عن طبيعة ملكية الوحدة المحاسبية (عامة، تعاونية، أو خاصة). وتعتبر الوحدة المحاسبية ذات شخصية معنوية مستقلة عن مالكيها.

الفترة المحاسبية:

أن الغرض من تكوين أي وحدة محاسبية هو قيامها بأنشطة اقتصادية معينة، بصرف النظر عن طبيعة هذه الأنشطة، على أن تتصف بالاستمرار تطبيقياً لبدأ الدورية المحاسبية، الذي يقوم على أساس أن أي منشأة اقتصادية تنشأ قصد الاستمرار في مزاولتها من أجل إنتاج سلعة أو خدمة معينة، وهذا ما يؤدي الى أساس قانوني هو أن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة لا يمكن معرفتهما، إلا في نهاية حياة المشروع وعند التصفية الفعلية. لذلك لجأ الفكر المحاسبية الى أساس نظري تقسم بموجبة حياة المشروع الى فترات زمنية تختلف مدتها من مشروع الى آخر، يتم على أساسها دفترياً تكوين المشروع في بداية السنة المالية بواسطة القيد المحاسبية الذي يسمى بالقيد الأفتتاحي ثم تجري تصفيته دفترياً أيضاً وذلك في نهاية السنة المالية عن طريق الحسابات الختامية والميزانية، والفترة التي يتم بها الانشاء والتصفية الدفترية للمشروع في بداية ونهاية السنة المالية تسمى بالفترة المحاسبية.

أهداف المحاسبة المالية والقوائم المالية:

لقد أضحى الهدف الاساسي للمحاسبة المالية بعد التطورات التي شهدتها عبر مراحلها المختلفة هو قياس العمليات الاقتصادية للوحدات المتنوعة قياساً مادياً بما يتلائم مع طبيعة توصيف العملية الاقتصادية القابلة للقياس المحاسبية والتعبير عنها بمعلومات وبيانات محددة

بغرض تقديمها لمتخذي القرار، للاستفادة منها في ترشيد قراراتهم . وعادة يتم التعبير عن ملخص هذه البيانات والمعلومات بالقوائم المالية لتكن اداة من أدوات اتخاذ القرار، وعموماً أن القوائم المالية تعبر بدرجة معينة عن اجمالي وصافي الدخل وفق قاعدتي التحقق والمقابلة، وعن المركز المالي للوحدة الاقتصادية في تاريخ معين، وبالإضافة الى ذلك فان المحاسبة المالية تهدف أيضاً الى قياس مواهب المشروع وحقوقه والتزاماته عن طريق قائمة المركز المالي وقائمة الربح كأدتين لقياس مقدار الثروة التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية والتغيرات التي تحدث لها خلال فترة محاسبية واحدة. وقد تضمنت توصية مجلس المبادئ المحاسبية المالية رقم (١) الصادرة في ١٩٧٨م العناصر الأساسية التي تحكم أهداف القوائم المالية، وتعتبر أهم هذه العناصر ما يلي:

١- لا يتم النظر الى القوائم المالية على أنها هدفاً تسعى الوحدة المحاسبية لتحقيقه بمجرد اعدادها وإنما الغرض منها مساعدة بعض الأطراف لاتخاذ القرارات المختلفة. بالإضافة الى ذلك توفير عنصر المراقبة للمالكين على نشاط المشروع وخصوصاً في الشركات المساهمة.

٢- تتأثر القوائم المالية بالمحيط الذي تعمل به الوحدة الاقتصادية نتيجة تغيير الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بها، وهذه التغيرات تؤثر بالضرورة على الوحدة الاقتصادية وبالتالي على أهداف القوائم المالية، وهذا ما يؤدي الى عدم ثبات أهداف القوائم المالية.

٣- أن تكون البيانات والمعلومات التي تحملها القوائم المالية واضحة ومفهومة لكل الأطراف التي تسعى الاستفادة منها. بالشكل وبالكميات الكافية قدر الامكان.

٤- أن تساعد القوائم المالية مستثمري الأموال على تقدير قيمة ووقت تدفقاتهم النقدية التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بعمليات الوحدات الاقتصادية المستثمر فيها أموالهم.

وفيما يتعلق بالغرض من اعداد القوائم المالية فهناك العديد من الآراء التي طرحت في هذا الصدد. نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

- يرى «شوتزمان» أن الغرض من اعداد القوائم المالية يتلخص في الاتي: - «عبارة عن وسيلة اتصال ودية مع المستثمرين وكتيب به معلومات تهتم الموظفين، وبمثابة (كتالوج) لمنتجات الشركة، ومعلومات اقتصادية مفيدة للصحافة المهتمة بشئون الأعمال، وأداة لتقوية الروابط بين المشروع والمجتمع الذي يعيش فيه، وكتاب يصلح للدراسة في فصول المحاسبة والادارة، ووسيلة لاكتساب ثقة العملاء والموردين، ودليل سنوي لرجل المبيعات»^(١):

- أما «مارتريفوكس» فإنه يرى أن أغراض القوائم المالية تكمن في: «اعطاء الادارة الفرصة لتمد ملاك المشروع بمعلومات تفصيلية عما تقوم به نيابة عنهم. وهذا يساعد على خلق روح من التفاهم بين الادارة والملاك وعلى اظهار حسن نوايا الادارة وما تبذله من مجهودات ومن

(١) J. Schutzman " The Annual Report and the finacia Executive " . Finaccial Executive, De- cember 1963, P. 35.

ثم يعطي جوا من الثقة تمكن الادارة من أن تؤدي واجبها بطريقة مرنة فيها روح المبادرة»^(١).

- أما مؤسسة المحاسبين القانونيين بأمريكا فأنها ترى، «الغرض من التقارير المالية هو اعداد تقرير يوضح مدى تقدم الادارة في تحقيق أهداف المشروع ويوضح سلامة الاستثمار في المشروع والنتائج التي وصلت اليها الادارة خلال المدة المحاسبية المعمول عنها الحسابات».

ومن المناقشة السابقة نستطيع أن نحدد أغراض القوائم المالية بالاتي:

١- تعتبر القوائم المالية وسيلة مهمة من وسائل الاتصال بين الوحدة الاقتصادية والأطراف الخارجية.

٢- تعتبر القوائم المالية مصدر من المصادر المهمة للمعلومات التي يستند عليها مالكو المشروع لمعرفة ما تقوم به الادارة من أعمال نيابة عنهم.

٣- ان القوائم المالية أحدى مصادر المعلومات التي تستند عليها الادارة في تسير أعمالها.

٤- كما أن بيانات القوائم المالية تعتبر من المصادر الرئيسية التي يعتمد عليها الموظفون والعملاء ورجال الأعمال والمستثمرون وغيرهم كلاً حسب اغراضه.

أما الكاتب يرى بأن القوائم المالية هي عبارة عن نظام من العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي تحويها والتي تصف المركز المالي للوحدة الاقتصادية، ومجموع الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها خلال الفترة المحاسبية (شهر، ربع سنة، نصف سنة، سنة). أو هي مجموعة من الكشوف التي تحوي البيانات التفصيلية والاجمالية لمستوى أداء الوحدة الاقتصادية وواقع المركز المالي التي ألت اليه نتيجة نشاطها خلال فترة زمنية معينة.

دور المنظمات المهنية العالمية في تطور المحاسبة:

هناك العديد من المنظمات المهنية العالمية التي ساهمت بشكل فعال في تطور المحاسبة كالجمعية الامريكية (AAA) والمعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ومجلس قواعد ومعايير المحاسبة المالية (FASB) في الولايات المتحدة، ومعاهد المحاسبين القانونيين في كل من انجلترا وكندا واستراليا، والتي تعمل جميعاً على تطوير علم المحاسبة وذلك من خلال البحوث

Martimer J. Fox, " The Annual Report. An Objective Appraisal. "Financial Executive, Jonu-(٢) ary, 1965. P. 39.

والدراسات وتقديم التوصيات ووضع المبادئ المحاسبية التي مكنت هذا العلم من مساهمة التطور الاقتصادي، وخدمة إدارة الوحدات الاقتصادية، والمستثمرين، والمجتمع^(١).

كما ساعدت هذه المنظمات على حل الكثير في المشاكل المحاسبية الاجرائية من خلال وضع قواعد ثابتة وأسس موحدة لقياس مستوى أداء الشركات وعرض البيانات الخاصة بها على الجمهور. كما لعبت الجامعات والكليات المتخصصة في العالم دوراً متميزاً في نشر المعارف المحاسبية واعداد أجيال من المحاسبين المسلحين بأحدث العلوم المتعلقة بالمهنة، وكان لأساتذة الجامعات والأكاديمين الفضل الكبير في نشر الفكر المحاسبي وتطويره في كثير من دول العالم، وكان هذا الدور متميزاً في الوطن العربي لأنعدام المنظمات المهنية أو ضعف دورها أن وجدت في المساهمة بشكل واضح بهذا المجال.

(١) د. خالد أمين عبدالله، د. سليمان حسن عطية، وآخرون : مصدر سابق صفحة ١٧.

أسئلة الفصل الأول

- (١) قدم تعريفاً محدداً لعلم المحاسبة، وحدد عناصره.
- (٢) تعتبر المحاسبة إحدى وظائف الإدارة الاقتصادية. ناقش ذلك.
- (٣) يقال ان البذور الأولى للحساب والمحاسبة ظهرت في الوطن العربي. تكلم عن ذلك مبيناً كيف تطورت المحاسبة البسيطة الى المحاسبة الحديثة وما هو دور العرب الأوائل في ذلك.
- (٤) ما معنى المصطلحات التالية:
 - أ - الوحدة المحاسبية.
 - ب - الفترة المحاسبية.
- (٥) ما هي أهداف المحاسبة المالية.
- (٦) ما هي الأغراض الأساسية من اعداد القوائم المالية.
- (٧) تكلم عن دور المنظمات المهنية في تطور المحاسبة.
- (٨) ما هي الوظائف الأساسية للمحاسبة المالية.
- (٩) هناك العديد من المنظمات العالمية التي ساهمت بشكل فعال في تطور المحاسبة. تكلم عن هذه المنظمات بالتفصيل.
- (١٠) ما هي أهمية المحاسبة في الحياة الاقتصادية.

الفصل الثاني الفروض والمبادئ المحاسبية

المقدمة:

لقد أضحي جلياً أن النظريات بشكل عام هي خلاصة أفكار تعبر عن بعض الحقائق، وهي باكورة العقل البشري النير الذي يهدف الى إستيضاح الحقيقة أو مجموعة حقائق. فالنظرية المحاسبية كما هو معلوم تختص في نشاطها بالبحث عن القواعد والأصول المعمول بها في مجال المحاسبة من حيث قبولها أو رفضها، وقد صنفت المحاسبة على أنها إحدى فروع العلوم الاجتماعية، لذلك فان موضوع المحاسبة ومفاهيمها، وإبعاد نظريته، لا تتصف بالقطعية، كما هو بالنسبة للعلوم الطبيعية، التي تتصف باللموسية والقطعية، كنتيجة فيما تبحثه من ظواهر مستقرة ومستمرة.

ونظراً لأهمية الفروض والمبادئ المحاسبية في اعداد القوائم المالية سوف نتناول في هذا الفصل أهمها وأكثرها شيوعاً وتكراراً في المراجع العلمية المعاصرة، ونحاول قدر الامكان استيضاح مفاهيمها وتطبيقاتها بما يساعد على اعداد القوائم المالية في المشاريع الهادفة للربح.

الفروض والمبادئ المحاسبية:

ان عملية التسجيل في المستندات والسجلات المحاسبية والتعبير عن النتائج الاجمالية والصافية للأنشطة الاقتصادية في القوائم المالية محكومة بمبادئ وفروض وقواعد متعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً، فالباحث والدارس في هذا المجال لا بد من أن يكون ملماً بها لأجل التمكن من تنظيم الحسابات واعداد القوائم المالية في الوحدة الاقتصادية اعداداً صحيحاً يعبر عن واقع النشاط الفعلي فيها، ولذلك سوف نتناول في هذا الفصل أهم الفروض والقواعد والمبادئ المحاسبية التي اتفقت عليها أكثر من جهة مسؤولة في مجال المحاسبة.

أولاً: الفروض المحاسبية:

المقصود بالفرض بشكل عام هو التكهّن بالحلول التي يمكن عن طريق التجريب التأكد من

صحة الظواهر للارتقاء بها الى مستوى الحقيقة من خلال استخدام مزيجاً من الاستقراء والاستنباط، وحينما تكون النتائج المتحققة على درجة مقبولة من الدقة فإنه يمكن اعتبار الفروض الاستدلالية مقبولة وصحيحة. ولعل أهم الفروض المحاسبية هي:

١- فرض الشخصية الاعتبارية:

يقوم هذا الافتراض على أساس أن أي وحدة محاسبية تكون مستقلة ومنفصلة عن أصحاب المشروع. وهذا الافتراض يؤدي الى أن القوائم المالية التي يتم اعدادها للوحدة المحاسبية تختص بالوحدة وليس لها علاقة بالعمليات المتعلقة بالمالكين «تقوم المحاسبة على افتراض استقلال الوحدة الاقتصادية عن شخصية أصحابها مما يجعل القوائم المالية التي تقوم الوحدة باعدادها تختص بالعمليات التي تقوم بها الوحدة وليست العمليات الخاصة بحملة الأسهم أو ملاكها»^(١). وبهذا المعنى فإن البيانات المحاسبية المختلفة التي يعدها المحاسب تعتبر من وجهة نظر الوحدة المحاسبية وللوحدة المحاسبية.

٢- فرض الاستمرار:

بمقتضى هذا الفرض يعتبر تكوين أي وحدة محاسبية هو بقصد الاستمرار في مزاوله نشاطها الى ما لانهاية لحين تصفيتها التصفية النهائية. ويعتبر هذا الفرض أساسياً، لتبرير أسس وقواعد القياس والتقييم المحاسبية التي تشكل الهيكل العام له، وذلك بهدف تجنب الوحدة المحاسبية قدر الامكان الخسائر المحتملة باتباع الاعتبارات العامة التالية:

أ - تقييم الأصول طويلة الأجل بسعر التكلفة مخصوماً منها جميع أقساط الإهلاك نتيجة العوامل الاقتصادية والفنية.

ب - تقييم الأصول المتداولة بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل، على أن تحمل حسابات النتيجة بالخسائر المحتملة.

ج - احتساب الأرباح المحققة خلال الفترة المحاسبية، ولا يجوز احتساب الأرباح المحتملة.

٣- فرض وحدة القياس:

تتكون الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الوحدة المحاسبية من مجموعة عناصر غير متجانسة (أرضي، مباني، بضاعة، مكائن... الخ)، ونظراً لعدم التجانس في الموارد أصبح من

(١) د. خيرت ضيف، د. أحمد رجب عبد العال، د. محمد شوقي: أصول المحاسبة المالية، الدار الجامعية، بيروت، بدون سنة نشر، صفحة ١٧.

الضروري ايجاد وحدة قياس موحدة يتم بموجبها تسجيل العمليات المالية التي تحدث في الوحدة المحاسبية وعرض النتائج التي تنجم عنها عمليات الوحدة المحاسبية خلال فترة معينة، لذلك تم استخدام النقود كوحدة لقياس القيم باعتبارها وسيلة متعارف عليها في القياس، الا أن مشكلة وحدة القياس النقدي هي عدم ثباتها وتعرض قيمتها الحالية للانخفاض المستمر ولذلك تكون البيانات التي تعرضها القوائم المالية غير دقيقة في التعبير عن حقيقة المركز المالي للوحدة المحاسبية، مما أضعف الاعتماد على الأرقام التي تظهرها القوائم المالية باعتبار أنها تجميع وحدات نقدية ذات قوة شرائية مختلفة. ولمعالجة التغيرات في القوة الشرائية للنقود لجأ الفكر المحاسبين لبعض الطرق لتعديل البيانات التي تحملها القوائم المالية لتكون معبرة تعبيراً أقرب للصحة وذلك باستخدام بعض الطرق الاحصائية التي ستكون موضع مناقشتنا في الفصول القادمة.

٤- فرض الفترة الزمنية:

ان اساس هذا الفرض قائم على تصور نظري لحياة المشروع، اذ بموجبة يتم تقسيم حياة المشروع الى فترات زمنية تختلف مدتها من وحدة محاسبية الى أخرى، إلا أنها عادة تكون سنة تبدأ في بداية السنة المالية وتنتهي بانتهائيتها، بحيث يتم تأسيس المنشأة نظرياً أول كل سنة ثم يتم تصفيتها في نهاية السنة المالية، ثم تأسس من جديد في بداية السنة التالية كوحدة محاسبية جديدة لتصفى من جديد في نهاية السنة، وهكذا تستمر عملية الانشاء والتصفية الوهمية (الدفترية) طوال حياة الوحدة المحاسبية حتى يتم تصفيتها فعلياً. لأن الاساس وفق فرض الاستمرار ان الوحدة المحاسبية تنشأ بقصد الاستمرار في مزاولة نشاطها الى ما لانهاية لحين التصفية الفعلية. ولولا فرض الفترة الزمنية لكان من الصعب معرفة نتيجة أعمال الوحدة المحاسبية من ربح أو خسارة الا في حالة التصفية الفعلية.

ثانياً: المبادئ المحاسبية:

يقصد بالمبادئ حقيقة اساسية تعتمد عليها حقائق أخرى، أو حقيقة أولية تبني عليها حقائق أخرى فرعية^(١). وبهذا المعنى فإن المبادئ المحاسبية هي عبارة عن مجموعة قواعد متفق عليها وتم قبولها عاماً ولا يجوز الحياد عنها بعد أن تم استقرارها على الصورة الحالية. وهذه القواعد تشمل جميع اجراءات التسجيل في الدفاتر المحاسبية واعداد التقارير المالية والمفاهيم الاساسية والافتراضات القائمة على الأساس الاقتصادي، وهذه المبادئ هي:

(١) د. عمر حسنين: تطور الفكر المحاسبي، دار الجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٢٢.

١- مبدأ التكلفة:

بمقتضى هذا المبدأ يتم تقييم كافة عناصر الموارد الاقتصادية واستخداماتها والمصروفات والايادات التي تعبر عنها القوائم المالية بتكلفتها الأصلية بغض النظر عن كافة التقلبات في القيمة الاقتصادية التي تتعرض لها نتيجة التغيرات المستمرة في القوة الشرائية للنقود. وأكثر العناصر تأثيراً بهذا المبدأ هي الأصول طويلة الأجل (المباني، المكائن، العدد والآلات، وسائل النقل، الأثاث... الخ) حيث يتم اثباتها في السجلات، وتظهر بالقوائم المالية بسعر التكلفة، بغض النظر عن سعر السوق على أن يتم تقويمها بواسطة حساب يسمى حساب استهلاك الأصل كعبء دفترى يهدف الى توزيع التكلفة التاريخية للأصل.

٢- مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات:

تعتبر من أهداف اعداد القوائم المالية بيان نتيجة عمل الوحدة المحاسبية من ربح أو خسارة عن مدة مالية معينة، ولتحقيق الهدف المذكور لا بد من تحديد إيرادات الفترة المحاسبية (المراد عمل حساباتها الختامية وقائمة مركزها المالي) وتخصم منها المصاريف المرتبطة بها ولنفس الفترة بغية الوصول الى صافي دخل الفترة. وهذا يدل على العلاقة الوثيقة التي تربط بين عناصر المصاريف وبين الإيراد المحقق نتيجة تلك المصاريف لفترة محاسبة واحدة. ويعني هذا أن تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات يتطلب تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق. وهذا ما يتطلب أن تظهر الحسابات الختامية بكافة إيرادات الفترة المحاسبية التي يعمل عنها هذه الحسابات مخصوماً منها نفقات ومصروفات تلك الفترة «بعد أن يتحدد الإيراد الذي يخص الفترة المحاسبية المراد اعداد قوائمها المالية - يجب أن تحدد المصروفات التي تكبدتها المنشأة في سبيل تحقيق هذا الإيراد. ثم تطرح هذه المصروفات من الإيراد فينتج صافي الدخل»^(١).

٣- مبدأ تحقق الإيراد:

بمقتضى مبدأ تحقق الإيراد فان الإيرادات لا يتم اثباتها في السجلات المحاسبية الا في حالة تحققها عن طريق البيع الفعلي. باعتبار عملية البيع دليلاً مادياً ملموساً كافياً وفق العرف المحاسبي المطبق بهذا المجال. وبغض النظر عن طريقه تسديد المستحقات الناجمة عن عملية البيع، لأن الأساس في ذلك هو تحقق عملية البيع.

(١) د. فوزي دميان، د. خليفة علي ضو: مقدمة في المحاسبة المالية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، ليبيا، الطبعة الثانية، ١٩٨٣ م. صفحة ٤٦.

٤- مبدأ الموضوعية:

تعني الموضوعية في العرف المحاسبي الاعتماد على الحقائق الثابتة التي توفرها مصادر البيانات والمعلومات المحاسبية والابتعاد عن الأحكام الشخصية في ذلك.

وعلى أساس ذلك فإن القوائم المالية يجب أن تكون معدة على أساس البيانات المحاسبية التي حددت بموضوعية بعيداً عن التحيز في اختيارها، ولأجل أن تكون هذه البيانات موضوعية لا بد أن تكون مؤيدة بمستندات ثبوتية تؤكد حدوث الواقعة المالية التي نجمت عنها البيانات المحاسبية، وقد اعتبرت المستندات المحاسبية دليلاً موضوعياً على صحة البيانات المحاسبية.

٥- مبدأ الثبات:

يقوم هذا المبدأ على أساس أن الإجراءات والمبادئ والمستويات المحاسبية التي يتم اختيارها من عدة مبادئ وإجراءات ومستويات بديلة أخرى مقبولة، يجب اتباعها بصورة ثابتة ومنتظمة خلال الفترات المحاسبية المختلفة. بحيث أن الإجراءات والمبادئ المحاسبية التي يتم اختيارها تكون ملائمة لطبيعة عمل الوحدة المحاسبية. إلا أن الثبات لا يعني عدم إمكانية تغيير بعض المبادئ والإجراءات في حالة توفر سبب أو أكثر يدعو إلى ذلك، إلا أنه عند التغيير لا بد من توفر سبب أو أكثر يدعو إلى ذلك، إلا أنه عند التغيير لا بد من الإشارة إليه في القوائم المالية وبيان أسباب ذلك التغيير على شكل ملاحظات توافقة مع الإفصاح المحاسبي. وقد اعتبر مبدأ الثبات أحد أهم المبادئ المحاسبية المتبعة، وأهمية ذلك ناجمة عن أن القوائم المالية المعدة في الوحدة المحاسبية خاضعة للمقارنة فيما بينها من فترة لآخرى ولهذا يجب إعداد هذه القوائم على أساس مبادئ ثابتة لا تتغير من فترة إلى أخرى لكي تصح المقارنة.

٦- مبدأ الاستثناء:

لقد أشرنا فيما سبق إلى أن النظرية المحاسبية تبحث في القواعد والمبادئ والأصول المحاسبية من حيث قبولها أو من عدمه. إلا أن طبيعة النظرية المحاسبية تتصف بعدم القطعية نتيجة عدم استقرار واستمرار الظواهر التي تبحث فيها وبالتالي فإن المبادئ الأساسية للمحاسبة هي الأخرى غير مستقرة، كنتيجة للتغيرات التي تحدث للمحيط الذي تعمل فيه المحاسبة. وهذا يعني أن الاستثناءات في المبادئ السابقة تكون متوقعة الحدوث، ويشمل مبدأ الاستثناء المبادئ الفرعية التالية:

أ- مبدأ الأهمية النسبية:

مفاد هذا المبدأ أن أي عملية مالية مهما كان حجمها النقدي تكون ذات أثر ملموس على قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي، ولذلك يجب أن تعالج جميع العمليات المالية المؤثرة في القوائم

المالية وبغض النظر عن قيمتها في ضوء المبادئ المحاسبية المتبعة في الوحدة الاقتصادية، «تؤثر الأهمية الاقتصادية لعنصر معين على المعالجة المحاسبية المناسبة لهذا العنصر. فيجب من الناحية النظرية معالجة جميع العناصر كبيرة كانت أهميتها أم صغيرة بنفس الطريقة»^(١) إلا أنه في الحياة العملية كثيراً ما يهمل تطبيق هذا المبدأ وخصوصاً إذا كانت العملية متعلقة بقيمة صغيرة نسبياً. فمثلاً ماكنة تمثل تكلفتها مبلغاً كبيراً تعتبر ذات أهمية نسبية كبيرة يجب أن يتم تخصيص تكلفتها على فترات محاسبية متعددة. ولكن تكلفة بعض الأدوات الكتابية مثل ثاقبات الورق تكون تكلفتها صغيرة بالمقارنة مع الماكينة ولذلك لا يتم تخصيص تكلفة مثل هذه الأدوات التي يمكن استخدامها على عدة فترات محاسبية.

ب- مبدأ الحيطة:

بمقتضى هذا المبدأ أن بعض عناصر القوائم المالية التي تحتاج إلى بعض التقديرات التي يدخل فيها عنصر التخمين الشخصي يجب أن يراعى فيها جانب التحفظ، والابتعاد عن التضخيم الناجم عن التفاؤل في معالجة مثل هذه الأمور، وأساس هذا المبدأ قائم على أن السياسة التي تنطوي على اختيار الاجراء المحاسبي الذي يأخذ الخسائر المحتملة في المستقبل دون الأرباح بهدف تحديد دخل الفترة المحاسبية.

المحاسبة على الأساس النقدي:

بمقتضى المحاسبة على الأساس النقدي فإن إيرادات الوحدة المحاسبية لا تعتبر متحققة بمجرد اتمام عملية البيع، وإنما في الوقت التي يتم تحصيل قيمة المبيعات. وبموجب هذا الأساس فإن المصروفات والتكاليف تعتبر متحققة عند دفع قيمتها، في هذه الحالة فقط تثبت في الدفاتر المحاسبية وتحمل للقوائم المالية وتخصم من إيرادات تلك الفترة.

المحاسبة على أساس الاستحقاق:

سبق وان أشرنا إلى أن مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات يتطلب تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق، والذي يعني أن تحمل الفترة المالية بجميع تكاليف الفترة التي استنفذت فيها لتحقيق الإيراد، سواء دفعت هذه التكاليف أو لم تدفع. بمعنى آخر أن المحاسبة على أساس الاستحقاق تقوم على فكرة أن القوائم المالية التي تخص فترة مالية معينة يجب أن تشمل على كافة النفقات المتعلقة بتلك الفترة بغض النظر عما إذا كانت دفعت أم لم تدفع. وكذلك الأمر بالنسبة للإيرادات سواء حصلت أم لم تحصل. ومما لا شك فيه أن المحاسبة على أساس الاستحقاق تأثرت بمبدأ الاستمرار بالإضافة إلى مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات.

(١) د. خيرت ضيف. د. أحمد رجب عبد العال، د. محمد شوقي: مصدر سابق. صفحة ٢٦.

ولتوضيح فكرة المحاسبة على الأساس النقدي، والمحاسبة على أساس الاستحقاق وبيان الفرق بينهما نعرض المثال التالي:

مثال (١) البيانات التالية تخص إحدى المنشآت التجارية عن سنتين متتاليتين ١٩٩٥، ١٩٩٦م:

أولاً: بيانات سنة ١٩٩٥م:

١٠٠ ٠٠٠ دينار	نقدية محصلة عن المبيعات
٤٠ ٠٠٠ دينار	مدفوعات نقدية لتغطية المصروفات

ثانياً: بيانات سنة ١٩٩٦م:

١٥٠ ٠٠٠ دينار	نقدية محصلة عن المبيعات
٧٠ ٠٠٠ دينار	مدفوعات نقدية لتغطية المصروفات

علماً أن:

١- مبلغ ١٠٠٠٠٠ دينار دفعت في سنة ١٩٩٥م وهي تخص مصروفات سنة ١٩٩٦م.

٢- مبلغ ٥٠٠٠٠ دينار ايراد استلم في عام ١٩٩٦م يخص عام ١٩٩٧م.

المطلوب/ بيان صافي الدخل للسنتين ١٩٩٥، ١٩٩٦م على أساس النقدي أولاً، وعلى أساس الاستحقاق ثانياً:

الحل :-

أ- صافي الدخل على أساس النقدي:

١٩٩٦	١٩٩٥	البيان
١٥٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	نقدية محصلة عن المبيعات
٧٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	مدفوعات نقدية لتغطية المصروفات
<u>٨٠ ٠٠٠</u>	<u>٦٠ ٠٠٠</u>	صافي الدخل

ب- صافي الدخل على أساس الاستحقاق :

١٩٩٦	١٩٩٥	البيان
١٤٥ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	نقدية محصلة عن المبيعات
٨٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	مدفوعات نقدية لتغطية المصروفات
<u>٦٥ ٠٠٠</u>	<u>٧٠ ٠٠٠</u>	

ملاحظات على الحل:

١- يتم احتساب صافي الدخل (على اساس النقدي) على أساس ان الإيرادات والمصروفات تم مقابلتها ببعض بغض النظر عن السنة التي تعود اليها. تطبيقاً للفكرة التي تستند اليها المحاسبة على الأساس النقدي والتي مفادها ان الإيرادات والمصروفات تعتبر متحققة عند دفع قيمته فقط.

٢- تم احتساب صافي الدخل (على اساس الاستحقاق) على اساس ان الفترة المالية يجب أن تتحمل تكاليف الفترة التي استنفذت في سبيل تحقيق الايراد، سواء دفعت أو لم تدفع.

ولذلك فان:

١- مصاريف عام ١٩٩٥ م البالغة ٤٠.٠٠٠ دينار خصمت منها مبلغ ١٠.٠٠٠ دينار تخص عام ١٩٩٦ م.

٢- إيرادات عام ١٩٩٦ م البالغة ١٥٠.٠٠٠ دينار خصمت منها مبلغ ٥٠٠٠ دينار لأنها تخص عام ١٩٩٧ م.

مثال (٢)

١- في ١/١/١٩٩٦ أنشأ المهندس عبد الباسط سعيد مكتباً هندسياً برأسمال قدره ١٠٠٠٠ دينار أودع لدى البنك العربي. وبنفس التاريخ اقترض مبلغ ٨٠٠٠ دينار من البنك وقد سحب البنك عليه كمبيالة تستحق بعد ستة أشهر بفائدة ١٠٪ سنوياً.

٢- دفع المكتب المصروفات التالية:

١٠٠٠ دينار مصرف تأمين لمدة خمسة أشهر.

٢٠٠ دينار اجار المكتب لمدة شهرين.

٣٠٠ دينار مرتبات لمدة شهر.

٣- تم شراء قرطاسية بمبلغ ٣٠٠٠ دينار دفع من قيمتها ٢٠٠٠ دينار في شهر كانون الثاني والباقي يستحق الدفع في نهاية شهر مارس. واستهلك منها ٥٠٠ دينار.

٤- حقق المكتب إيراداً قدرة ٥٠٠٠ دينار عن خدمات استثنائية قدمها المكتب حصل منها في شهر كانون الثاني ٣٠٠٠ دينار.

المطلوب :

١- اعداد قيود اليومية اللازمة بموجب الاساس النقدي واساس الاستحقاق لشهر كانون الثاني.

٢- تصوير قائمة الدخل حسب الطريقتين في نهاية شهر كانون الثاني.

أولاً: قيود اليومية:

البيان	القيد بموجب الاساس النقدي	القيد بموجب اساس الاستحقاق
ايداع رأس المال	١٠.٠٠٠ من ح/ البنك	١٠.٠٠٠ من ح/ البنك
قرض البنك	٤.٠٠٠ من ح/ البنك	٤.٠٠٠ من ح/ البنك
مصروف تأمين	١.٠٠٠ من ح/ مصروف تأمين	٢.٠٠٠ من ح/ مصروف التأمين
مصروف الايجار	٢.٠٠ من ح/ مصروف الايجار	٨.٠٠ من ح/ تأمين مقدم
مصروف المرتبات	٣.٠٠ من ح/ مصروف المرتبات	١.٠٠٠ من ح/ المصرف
	٢.٠٠ الى ح/ البنك	١.٠٠٠ من مذكورين
	٢.٠٠ الى ح/ البنك	١.٠٠ من ح/ مصروف الايجار
	٣.٠٠ الى ح/ البنك	١.٠٠ من ح/ ايجار مقدم
	٣.٠٠ الى ح/ البنك	٢.٠٠ الى ح/ البنك
	٣.٠٠ الى ح/ البنك	٣.٠٠ من ح/ مصروف المرتبات
	٣.٠٠ الى ح/ البنك	٣.٠٠ الى ح/ البنك

البيان	القيد بموجب الاساس النقدي	القيد بموجب اساس الاستحقاق
شراء قرطاسية	٢.٠٠٠ من ح/ القرطاسية	٣.٠٠٠ من ح/ قرطاسية ومهمات مكتبية
ايراد خدمات	٣.٠٠٠ من ح/ البنك	٢.٠٠٠ الى مذكورين
فوائد قرض	لا توجد	٢.٠٠٠ الى ح/ البنك
القرطاسية الباقية	لا توجد	١.٠٠٠ الى ح/ الدائنين
		٣.٠٠٠ من مذكورين
		٢.٠٠٠ من ح/ البنك
		٢.٠٠٠ الى ح/ ايراد خدمات
		٥.٠٠٠ الى ح/ ايراد خدمات
		٦٦.٦ من ح/ مصروف فوائد
		٦٦.٦ الى ح/ فوائد مستحقة
		٥.٠٠ من ح/ مصروف قرطاسية
		٥.٠٠ الى ح/ قرطاسية ومهمات مكتبية

ثانياً: قائمة الدخل:

اساس الاستحقاق	الاساس النقدي	
٥٠٠٠	٣٠٠٠	الايادات
		المصروفات:
«تأمين شهر واحد» ٢٠٠	٩٠٠	مصروف تأميني
٣٠٠	٣٠٠	مرتبات
١٠٠	٢٠٠	ايجار
٥٠٠	٢٠٠٠	قرطاسية
٦٦,٦	لا توجد	فوائد قرض
<u>(١١٦٦,٦)</u>	<u>(٣٤٠٠)</u>	اجمالي المصروفات
<u><u>(٣٨٣٣,٤)</u></u>	<u><u>(٤٠٠)</u></u>	صافي الدخل (الخسارة)

أسئلة الفصل الثاني

- (١) ضع علامة صح (✓) وعلامة خطأ (x) أمام العبارات التالية وصحح الخطأ منها:
- النظريات أفكار تعبر عن بعض الحقائق، وهي نتيجة للعقل البشري الذي يهدف الى استيضاح الحقيقة.
 - المحاسبة علم يصنف من العلوم الطبيعية ولذلك فان القواعد والاصول المعمول بها في المحاسبة تتصف بالقطعية.
 - الافتراضات المحاسبية حقيقة وهي لذلك قبلت قبولاً عاماً بين المحاسبين.
 - تعتبر أي وحدة محاسبية تنشأ بقصد الاستمرار في مزاولة نشاطها الى ما لانهاية لحين تصنيفها التصفية النهائية. وذلك بمقتضى افتراض الاستمرار.
 - نظراً لتجانس العناصر التي تتكون منها الموارد الاقتصادية للوحدة المحاسبية تم استخدام وحدة قياس نمطية لتسجيل العمليات المالية التي تحدث في الوحدة المحاسبية وتعرض نتائجها في القوائم المالية.
 - يتم تقييم الموارد الاقتصادية واستخداماتها والمصروفات والايرادات التي تعبر عنها القوائم المالية بتكلفتها الاصلية تطبيقاً لمبدأ التكلفة.
 - تتحقق الايرادات من وجهة نظر المحاسبين عند تحقق عملية البيع.
 - في المحاسبة على الأساس النقدي الايرادات تعتبر متحققة بمجرد اتمام عملية البيع.
 - في المحاسبة على أساس الاستحقاق الايرادات تعتبر متحققة بمجرد اتمام عملية البيع.
 - يعني مبدأ الاهمية النسبية أن اي عملية مالية مهما كان حجمها النقدي تكون ذات أثر ملموس على قائمة الدخل.
- (٢) علل ما يأتي باختصار :
- يتم تقييم كافة عناصر الموارد الاقتصادية واستخداماتها (وخصوصاً الاصول الثابتة) بتكلفتها الاصلية.

- لا تتصف مفاهيم وأبعاد وقواعد واجراءات المحاسبة بالقطعية التامة.
- ان القوائم المالية التي يتم اعدادها لأي وحدة محاسبية تختص بالوحدة فقط وليس لها علاقة بالعمليات المتعلقة بالمالكين.
- يتم استخدام وحدة قياس موحدة لتسجيل العمليات المالية التي تحدث في الوحدة المحاسبية.
- اساس افتراض الفترة الزمنية تصور نظري لحياء المشروع.
- (٣) أكمل العبارات التالية:
- تعتبر من أهداف اعداد القوائم المالية عن مدة مالية معينة.
- بمقتضى مبدأ تحقق الإيراد فان الإيرادات لا يتم اثباتها في السجلات المحاسبية الا في حالة تحققها عن
- يجب ان تعد القوائم المالية على اساس البيانات المحاسبية التي حددت بعيداً عن في اختيارها.
- أن مبدأ الثبات لا يعني عدم بعض المبادئ والاجراءات في حالة توفر
- المحاسبة على اساس النقدي تقتضي بأن الإيرادات لا تعتبر متحققة بمجرد اتمام
- (٤) قارن بين المحاسبة على اساس النقدي والمحاسبة على اساس الاستحقاق.
- (٥) البيانات التالية تخص أحدي الشركات التجارية لثلاث سنوات متتالية والمطلوب بيان صافي الدخل للسنوات الثلاث على الأساس النقدي وعلى اساس الاستحقاق.

البيان	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
إيرادات مبيعات	٥٠.٠٠٠	٤٠.٠٠٠	٧٠.٠٠٠
إيرادات أخرى	٢.٠٠٠	١٥.٠٠٠	٣.٠٠٠
مدفوعات لتغطية المصروفات	١٥.٠٠٠	١١.٠٠٠	١٨.٠٠٠
مصروفات أخرى	٢.٠٠٠	١.٠٠٠	١٧.٠٠٠

علماً أن:

- ١- هناك إيرادات أخرى تخص عام ١٩٩٤م تم استلامها في عام ١٩٩٥م ولم يتم اثباتها في الدفاتر.
 - ٢- هناك إيرادات مبيعات بمبلغ ١٥٠٠ دينار تخص عام ١٩٩٦م استلمت في عام ١٩٩٥م.
 - ٣- المدفوعات النقدية عن المصروفات لعام ١٩٩٥م تخص عام ١٩٩٦م.
- (٥) ١- أنشأ محاسب مكتب محاسبين قانونيين في أول مارس برأسمال قدره ٦٠٠٠ دينار أودعه بالبنك التجاري.

١٢٠٠ -٢	ايجار المكتب لمدة سنة
٢٠٠	مرتبات عن نصف شهر
٤٠٠	تأمين لمدة أربعة أشهر

- ٣- تم شراء قرطاسية بمبلغ ٢٠٠٠ دينار دفع من قيمتها ١٠٠٠ دينار في شهر مارس والباقي يستحق في نهاية السنة. إستهلك منها ٨٠٠ دينار.
- ٤- تم تقديم خدمات استشارية قدرت بمبلغ ٦٠٠٠ دينار حصل منها في شهر مارس ٢٠٠٠ دينار فقط.

المطلوب :

- ١- اعداد قيود اليومية اللازمة بموجب الاساس النقدي وأساس الاستحقاق لشهر مارس.
- ٢- تصوير قائمة الدخل حسب الطريقتين (النقدي والاستحقاق) في نهاية شهر مارس.

الفصل الثالث

قائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتمجة

أولاً: قائمة الدخل:

قائمة الدخل احدى القوائم المالية التي تبين قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق المكاسب الايرادية. خلال فترة محاسبية معينة، وهي عبارة عن تقرير يبين مقدار الايرادات والنفقات للوحدة المراد احتساب صافي دخلها أو خسارتها خلال فترة محاسبية معينة «قائمة الدخل هي تقرير يبين القدرة الكسبية للمنشأة خلال فترة محاسبية معينة»^(١). وتنبثق أهمية قائمة الدخل من كونها تظهر التغييرات الناتجة عن العمليات التي تمت خلال السنة المالية، ويرى Foulke في قائمة الدخل تسجيلاً لنشاط الادارة فيعرف قائمة الدخل «أنها الترجمة الرياضية لسياسات، وخبرة ومعرفة وبعد نظر ومبادرة ادارة المشروع، وذلك من وجهة نظر الايراد، والمصروفات، ومجمل الربح، والربح من ادارة الأعمال، وصافي الربح أو الخسارة، فصافي الربح أو الخسارة النهائية هو المؤشر النهائي لمهارة الإدارة النشطة»^(٢).

ومن هذا التعريف نخلص الى أن قائمة الدخل أداة لتحقيق مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات لتحديد صافي الدخل أو الخسارة بطريقة مبسطة وواضحة، وهي بالتالي ليست بديلاً عن حسابات النتيجة، الا أن البعض يفضل استخدام قائمة الدخل بدلاً عن حسابات النتيجة للاعتبارات التالية:

١- عدم وجود فصل واضح بين أنواع الايرادات والمصروفات التي تعبر عنها حسابات النتيجة، فحساب الارباح والخسائر مثلاً قد يحوي ايرادات متنوعة المصادر بعضها من نشاط داخلي عادي، والآخر من نشاط خارجي عادي. مثل ايرادات استثمارات في الأوراق المالية

(١) دونالد كيسو ، جيرى ويجانب : المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، ترجمة الدكتور كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٨م. ص ١١٢.

(٢) Foulke, Roy A: Practical Financial Statment Analysis (Graw Hill) 1961.P.P 516.

ومجموعة من الإيرادات غير المتكررة، مثل الأرباح الرأسمالية، وكذلك جانب المصروفات الذي يحوي مجموعة أخرى متعددة منها، بعضها عادي والبعض الآخر غير متكرر (مثل الخسائر الرأسمالية) مما يترتب عليه أن رقم صافي الربح يصبح متمماً حسابياً بدون مدلول واضح ولا يصلح لتقييم أداء المشروع لكل أو بعض إدارته المختلفة.

٢- وعلى أساس ما تقدم تكون من الصعوبة إيجاد ارتباطات بين مكونات حسابات النتيجة، حيث أن عدم وضوح التصنيف يؤدي إلى صعوبة إيجاد ارتباطات بين المصروفات والإيرادات مما يترتب عليه صعوبة حساب الاتجاهات وتقييم المشروع وإدارته تقيماً سليماً وكذلك عدم إمكانية الاستفادة من نتائج الماضي استفادة كاملة عند التخطيط للمستقبل.

مفهوم الدخل:

يختلف الاقتصاديون عن المحاسبين في تعريفهم للدخل إذ يعرفه الاقتصاديون بأنه الزيادة الصافية في الثروة الحقيقية التي يمكن توزيعها على مالكي المشروع في نهاية الفترة. دون أن تؤثر على قيمة رأس المال المستثمر. وبهذا المعنى فإن الاقتصاديون يركزون في نظرتهم للدخل على النتيجة الصافية له دون الاهتمام بالتغيرات التي أدت إلى تحقيقه وجاء تفسير الاقتصاديين هذا طبقاً للمفهوم الذي قدمه العالم الاقتصادي هيكس (Hicks) حيث عرف الدخل بأنه «أقصى ما يمكن لفرد أن يستهلكه خلال فترة من الزمن دون التأثير على قيمة ثروته»^(١). ويطلق على مفهوم الدخل السابق لدى البعض بمفهوم المحافظة على رأس المال، لكونه يأخذ بالحسبان الفرق بين قيمة الأصول والخصوم في بداية ونهاية المدة كما يطلق عليه أيضاً طريقة التغير في حقوق الملكية. وتتميز طريقة احتساب صافي الدخل وفق المفهوم السابق بالسهولة والبساطة، إلا أنه يعاب عليها من حيث صعوبة التعرف على العناصر المكونة له.

ولتوضيح مفهوم الدخل الاقتصادي نعرض المثال التالي: بلغت التكلفة التاريخية لصافي الأصول في ١٢/٣١/١٩٩٥ م ٢٠٠.٠٠٠ دينار في حين أنها كانت تبلغ في ١/١/١٩٩٦ م ١٥٠.٠٠٠ دينار، علماً أن صاحب المشروع أضاف مبلغ ٣٠.٠٠٠ دينار إلى رأس المال وذلك في ٢٠/٦/١٩٩٦. ولذلك يكون صافي الدخل لعام ١٩٩٦ م كما يلي:

المبلغ	البيان
٢٠٠.٠٠٠ دينار	صافي الأصول في ١٢/٣١/١٩٩٥
١٥٠.٠٠٠ دينار	(-) صافي الأصول في ١/١/١٩٩٦
٥٠.٠٠٠ دينار	
٣٠.٠٠٠ دينار	(-) استثمارات إضافية
٢٠.٠٠٠ دينار	صافي الدخل

(١) د. جمعة خليفة الحاسي، دكتور محمد بن غربية، د. محمد مفتاح بيت المال: المحاسبة المتوسطة، جامعة قاريونس الطبعة الأولى، ليبيا ١٩٨٨، ص ٧٦.

أما إذا كانت هناك توزيعات للأرباح خلال السنة فيجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وذلك بخصمها من قيمة صافي الدخل، فلو فرضنا بأن المشروع في المثال السابق قام خلال السنة بتوزيع أرباح على المالكين بلغت قيمتها ٥٠٠٠ دينار فإن صافي الدخل يكون في هذه الحالة ١٥٠٠٠ دينار (٢٠٠٠٠ - ٥٠٠٠ دينار توزيعات الأرباح خلال السنة). وبذلك يتضح بأن احتساب الدخل الاقتصادي يؤخذ بنظر الاعتبار لعناصر التالية:

١- الأصول والخصوم في بداية المدة.

٢- الأصول والخصوم في نهاية المدة.

٣- إضافات لرأس المال خلال المدة.

٤- توزيعات الأرباح خلال المدة.

وبناء على ما تقدم فإنه يمكن احتساب الدخل الاقتصادي بموجب المعادلة التالية:

الدخل الاقتصادي = صافي الأصول في نهاية المدة - (صافي الأصول في بداية المدة + إضافات رأس المال خلال المدة + توزيعات الأرباح خلال المدة).

أما المحاسبون فينظرون إلى الدخل من زاوية تختلف عن الاقتصاديين حيث يرونه بأنه الفرق بين إيرادات ومصروفات الفترة الناجمة عن ممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطها وما يرافق هذا النشاط من إيرادات ومصروفات عرضية، والذي يسمى دخل المعاملات أو العمليات التامة، حيث يقوم المحاسب بإثبات كافة العمليات المتعلقة بمصروفات وإيرادات الفترة الخاصة بالنشاط السنوي ثم تجري عملية تلخيصها وعرضها بقائمة شاملة خاص بها. ويعتمد المحاسبون في تقييمهم لعناصر الدخل على أساس التكلفة التاريخية، وهم بذلك يستبعدون تأثير التقلبات في الأسعار على الأصول والخصوم. وبعد أن استعرضنا مفهوم الدخل من وجهة النظر المحاسبية نخلص إلى أن العناصر الأساسية لصافي الدخل المحاسبي تتمثل بالآتي:

١- الإيرادات.

٢- المصروفات.

الإيرادات:

يعرف الإيراد بأنه إجمالي التدفقات التي تؤدي إلى زيادة إجمالي أصول الوحدة الاقتصادية، أو تؤدي إلى نقص إجمالي الخصوم أو كلاهما. وعادة تنتج الإيرادات من:

١- بيع السلع.

٢- تقديم الخدمات للعملاء أو تأجير موهرد المشروع.

٣- بيع أصول المشروع.

٤- فوائد وأرباح الاستثمارات في الأوراق المالية.

ويتم قياس الإيراد محاسبياً بالقيمة المتوقعة الحصول عليها مقابل بيع السلع أو تقديم الخدمات، أما الاقتصاديون فيرون بأنه يقاس بالقيمة السوقية للسلع والخدمات. بمعنى آخر أن «قياس الإيراد من وجهة النظر الاقتصادية تتم على أساس القيمة السوقية للسلع والخدمات التي ينتجها المشروع خلال فترة زمنية، أي أقيمة الحالية للقيم النقدية المنتظر الحصول عليها من الإيرادات الناتجة عن تبادل المنتجات في الأسواق. أما من الناحية المحاسبية فإن الإيرادات يتم قياسها بالقيم النقدية المتوقعة الحصول عليها مقابل بيع السلع أو تقديم الخدمات.

المصرفوف :

يعرف المصرفوف بأنه اجمالي الزيادة في الخصوم أو اجمالي النقص في الأصول أو كلاهما والناجمة عن ممارسة الوحدة الاقتصادية للنشاط الجاري في سبيل تحقيق الدخل التي تؤثر في حقوق الملكية.

وكما هو الحال بالنسبة للإيراد فإن المصرفوف يقاس من وجهة النظر الاقتصادية بالقيمة السوقية للسلع والخدمات التي استعملت في العملية الانتاجية، أما وجهة النظر المحاسبية فإنها تقيس المصرفوف بالتكلفة التاريخية للسلع والخدمات الداخلة في العملية الانتاجية.

أهمية قائمة الدخل :

نتيجة للانتقادات العديدة التي وجهت الى حسابات النتيجة اتجه الفكر المحاسبي لخدمة الأغراض المتعددة التي تتطلبها المستويات الادارية المختلفة (داخل الوحدة الاقتصادية، والجهات الخارجية) الى ايجاد قائمة (أو كشف) تسمى بقائمة الدخل وتعتبر قائمة الدخل أداة مهمة لعملية التخطيط المستقبلي والرقابة على الاعمال المنفذة من خلال مقارنة البيانات الفعلية التي تعبر عنها مع بيانات الميزانية التقديرية أو المعدلات المعيارية. ويستفاد منها أيضاً الأطراف الخارجين، الذين تنشأ لهم صلة عمل مؤقتة بالوحدة الاقتصادية مثل، المستثمرون، مصلحة الضرائب، الدائنون.... الخ كلاً حسب حاجته من البيانات التي توفرها هذه القائمة.

عناصر قائمة الدخل :

بصرف النظر عن شكل قائمة الدخل الا انها وفي معظم الأحوال تحتوي على كل أو بعض

العناصر التالية:

١- صافي المبيعات.

٢- تكلفة المبيعات.

٣- مجمل الربح.

- ٤- مصاريف ادارة الأعمال.
- ٥- صافي الدخل من النشاط الجاري.
- ٦- المصاريف الأخرى والايرادات الأخرى.
- ٧- صافي الدخل السنوي قبل الضرائب.
- ٨- مخصص الضرائب.
- ٩- صافي الدخل السنوي بعد الضرائب.
- ١٠- العناصر غير المتكررة سواء كانت إيرادات أو مصروفات.

١- الإستهلاك:

الإستهلاك وفق العرف المحاسبي هو ذلك العبء الدفترى الذي يتم تحميله على إيرادات الفترة الناجم عن اقتناء واستخدام الوحدة الاقتصادية لبعض الأصول الثابتة بهدف المساهمة في العملية الإنتاجية. ونتيجة لاستخدام هذه الأصول تفقد جزءاً من قيمتها، وتحسب قيمة الجزء المفقود وفق طرق محاسبية معروفة تسمى بطرق الاندثار أو الإستهلاك ويطلق على الجزء المندثر اسم قسط الإستهلاك أو الاندثار أو الإهلاك. ويشكل هذا النوع من المصروفات جزءاً كبيراً من المصروفات الإجمالية غير النقدية، وترتبط قيمة هذا المصروف بالطريقة التي يتم فيها احتساب قسط الإستهلاك وغالباً ما تكون الطريقة المتبعة ناجمة عن قرار إداري، ولذلك فإن من يستخدم القوائم المالية كثيراً ما يرغب في معرفة قيمة مصاريف الإستهلاك والطريقة التي احتسبت بها لكي يتمكن من تقدير آثار هذه المصروفات على كل من الدخل والتكلفة والأصول والتدفق النقدي.

٢- طريقة تقييم المخزون السلعي:

من أكثر الأصول المتداولة أهمية في معظم المنشآت هي النقدية وحسابات المدنيين والمخزون السلعي، ومن بين هذه الأصول الثلاثة يكون المخزون أكبرها ونظراً لكبير حجم الأصل نسبياً فإن أي خطأ في تسعيره يؤدي إلى عدم الدقة في التعبير عن المركز المالي للمنشأة^(١). وبما أن المخزون السلعي في آخر المدة هو المخزون السلعي في أول المدة للفترة المالية التالية، لذلك فإنه يؤثر على القوائم المالية للمنشأة لأكثر من فترة مالية، باعتباره يدخل في تحديد تكلفة المبيعات، وعلى هذا الأساس فإن مستخدمي القوائم المالية يهتم معرفة المعلومات التالية:

أ - قيمة المخزون السلعي.

ب - طريقة تسعير المخزون السلعي.

(١) د. محمد عباس حجازي المدخل الحديث في مبادئ المحاسبة، القاهرة، ١٩٨٦م ص ٥٢٧.

٣- دخل السهم :

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على تحديد سعر سهم في سوق الأوراق المالية، وأهم هذه العوامل نصيب السهم الواحد من الدخل المحقق خلال الفترة المالية باعتبار أن دخل أسهم الشركات من المؤشرات المهمة في تحديد كفاءة أداء البرامج والخطط الموضوعية خلال فترة معينة. وأداة لترشيد القرارات الإدارية المتعلقة بزيادة الانتاج والانتاجية. وبالإضافة الى ذلك، فإن الربح هو أحد أهم الأهداف التي يسعى المساهم الى تحقيقها*. ولأجل ذلك يتم تحديد دخل السهم لبيان ربحية أنشطة الوحدة الإقتصادية.

قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة (ذات الخطوة واحدة):

أبرز ما يميز هذا النموذج هو البساطة حيث يتم اعداده على جزئين: الجزء الأول يشمل الإيرادات، أما الثاني فيشمل المصروفات، والفرض من اعداد قائمة الدخل هو تحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات بهدف تحديد صافي الربح أو الخسارة عن الفترة، وفيما يلي نموذج لشكل قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة :

شركة الأخوة

قائمة الدخل

عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/١٩٩٥م

صافي المبيعات	
إيرادات أخرى	٥٠٠.٠٠٠ دينار
اجمالي الإيرادات	١٥٠.٠٠٠ دينار
	٥١٥.٠٠٠ دينار

المصروفات :

تكلفة المبيعات	٢١٤.٠٠٠
م . التوزيع	٥١.٠٠٠
المصروفات الادارية	١٧٠.٠٠٠

* مزيد من التفاصيل راجع «تحليل مؤشرات نتائج الاداء (الارباح والربحية) في المشاريع الصناعية كإداة لتخطيط الانتاجية، الدكتور وليد ناجي الحياي، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد ٤٦ اكتوبر ١٩٩١، الدوحة - قطر.

١٩ ٠٠٠	استهلاك الاصول الثابتة
١ ٠٠٠	فوائد
١٦ ٠٠٠	ضرائب دخل
<u>(٣١٨ ٠٠٠)</u>	مجموع المصروفات
١٩٧ ٠٠٠	الدخل قبل العناصر غير الاعتيادية
(١٠ ٠٠٠)	الخسائر غير الاعتيادية
٧٥ ٠٠	* الوفر الضريبي ٢٥٪
<u>١٨٩ ٥٠٠</u>	صافي الدخل
<u>١٢.٦٣</u>	دخل السهم: (١٥ ٠٠٠ سهم عادي)

ومن المثال السابق يمكن أن نصور قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة بالشكل التالي:

الايرادات:

قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة

× ×	ايراد المبيعات «الصافي»
× ×	ايراد فوائد
× ×	ايراد الاستثمارات
× ×	اجمالي الايرادات
	تكلفة البضاعة المباعة
× ×	مصاريف البيع
× ×	مصاريف ادارية
× ×	مصاريف استهلاكية
× ×	خسائر بيع الالات
× ×	مصروف فوائد
× ×	ضريبة الدخل العادي
(× ×)	اجمالي المصروفات
× ×	دخل النشاط العادي
	العناصر غير الاعتيادية:

* الوفر الضريبي = الخسائر الاعتيادية × ٢٥٪.

الخسائر غير الاعتيادية (حريق، فيضان) (x x)

xx	xx	الوفر الضريبي
xx		صافي الدخل

قائمة الدخل ذات المراحل:

اساس هذا النموذج قائم على اعطاء صورة تفصيلية عن بنود الايرادات والمصروفات لتوضيح العلاقة بين البيانات المكونة للعنصرين السابقين وتأثيرهما على النتيجة النهائية من صافي ربح أو خسارة، وتوضيح ذلك يجب أن^(١):

(أ) نفرق بين الدخل الناتج عن النشاط الاقتصادي الرئيس للمنشأة، وبين الدخل الناتج عن أنشطة عرضية أو ثانوية، بحيث يمكن اعطاء أهمية خاصة لدراسة وتحليل ربحية المنشأة الناتجة عن النشاط الاساسي.

(ب) نفرق بين المصروفات الخاصة بالأنشطة الاساسية للمنشأة وبين المصروفات العرضية الناتجة عن ظروف أو سياسية مالية عرضية للمنشأة، بالإضافة الى تصنيف هذه المصروفات حسب الوظائف النوعية بالمنشأة. ففي المنشأة التجارية مثلاً نقسم المصروفات الى تكلفة بضاعة مبيعة وتكاليف تسويقية ومصروفات ادارية، وفي المنشآت الصناعية نقسم الى تكاليف صناعية وتكاليف تسويقية وتكاليف ادارية وهكذا.... وذلك بالشكل الذي يسهل تطبيق مفهوم مقابلة الايرادات بالمصروفات. فضلاً عن ما تقدم، فإن قائمة الدخل سوف تفصح عن أرقام أخرى مثل «اجمالي الدخل» الذي يمثل الفرق بين صافي المبيعات وبين تكلفة البضاعة وكذلك «صافي الدخل» الناتج عن التشغيل العادي للمنشأة وهو عبارة عن الفرق بين اجمالي الدخل واجمالي مصروفات التشغيل (المصروفات الادارية ومصاريف التسويق).

والمثال الآتي يوضح كيفية اعداد قائمة الدخل ذات المراحل لمنشأة تجارية.

قائمة الدخل السنوي

عن السنة المالية المنتهية في ١٢/٣١/١٩٩٦م

المبيعات:

٦٠٠.٠٠٠	اجمالي المبيعات
٢٠.٠٠٠	- المردودات والمسموحات والخصم النقدي
٥٨٠.٠٠٠	صافي المبيعات

(١) دونالد كيسو، جيرري ويجانت: مصدر سابق صفحة ١١٨.

(١٣٦٧٠٠)

اجمالي المصروفات التسويقية

والادارية

صافي الدخل من النشاط

١١٢٣٠٠

الرئيسي

عناصر أخرى:

٧٠٠٠

أرباح أسهم

٢٠٠٠

ايرادات ايجارية

٩٠٠٠

اجمالي الايرادات الأخرى

٦٠٠٠

ناقصاً المصروفات الأخرى:

٢٠٠٠

فوائد على القروض

١١٥٣٠٠

صافي الربح

١,٩٢٢

صافي دخل السهم (٦٠٠٠٠ سهم عادي)

وعلى ضوء المثال السابق يمكن أن نصور قائمة الدخل ذات المراحل بالشكل التالي:

قائمة الدخل ذات المراحل

××	ايراد المبيعات
××	- خصم المبيعات
××	- مردودات ومسموحات المبيعات
××	صافي المبيعات
	تكلفة المبيعات:
××	- بضاعة أول المدة
××	+ تكلفة المشتريات
××	- بضاعة آخر المدة
××	مجمل الربح

		تكلفة البضاعة المباعة:
١٠٠ ٠٠٠		المخزون السلعي في ١/١/١٩٩٦.
٢٥٠ ٠٠٠		اجمالي المشتريات
٢٥٠٠		- المردودات والمسموحات والخصم النقدي
<u>٢٤٧ ٥٠٠</u>		صافي المشتريات
٢٤٧ ٥٠٠		اجمالي تكلفة البضاعة المتاحة للبيع
<u>١٦ ٥٠٠</u>		- المخزون السلعي في ٣١/١٢/١٩٩٦
<u>٣٣١ ٠٠٠</u>		اجمالي تكلفة البضاعة المباعة
٢٤٩ ٠٠٠		اجمالي الدخل:
		المصروفات التسويقية:
٥٦ ٠٠٠		رواتب وعمولات
١ ٥٠٠		ايجارات
٥٠٠		بدل سفر
٢ ٠٠٠		مصروفات الاعلان
٥ ٠٠٠		مصروفات الشحن
١٥ ٠٠٠		استهلاكات معدات بيعية
٧ ٠٠٠		هاتف وبرق
<u>٦٧٢ ٠٠٠</u>		
		المصروفات الادارية:
٥٢ ٠٠٠		مهايا وأجور
٢ ٠٠٠		مصروفات قضائية
٩ ٠٠٠		تأمينات
٣ ٠٠٠		استهلاكات معدات مكتبية
<u>٦٩ ٠٠٠</u>	<u>٣ ٥٠٠</u>	مصروفات أخرى